ارتفعت إلى 7.49 مليارات دولار

تقرير: تحسن ملموس في نشاط إصدار الصكوك العربية خلال الربع الأول

ارتفع إجمالي إصدارات الصكوك العربية خلال الربع الأول من العام الحالي، إلى 7.49 مليارات دولار مقابل 4.41 مليارات دولار خلال الربع الأخير من العام الماضي، بنمو نسبته 68 في المئة، بحسب تقرير أصدره صندوق النقد العربي.

وأوضح التقرير أن الربع الأول من عام 2013، سجل تحسناً ملموساً في نشاط إصدار الصكوك في الدول العربية من حيث العدد والقيمة، وذلك بالمقارنة مع الربع السابق، حيث بلغ عدد الإصدارات من الصكوك خلال هذا الربع الأول 19 إصدارا بقيمة إجمالية بلغت نحو 7.49 مليارات دولار، مقابل 14 إصدارا بقيمة 4.41 مليارات دولار خلال الربع الرابع من العام الماضي.

وأوضح أن حصة الشركات من إصدارات الصكوك خلال الربع الأول من العام بلغت 5.1 مليارات دولار، فيما بلغت حصة الإصدارات الحكومية وشبه الحكومية نحو 2.39 مليار دولار.

وقال الصندوق «يعتبر هذا الحجم والعدد من إصدارات الصكوك في هذا الربع الأول هو الأكبر منذ الربع الأول 2012».

من جانب آخر، واصلت السلطات الرقابية والتشريعية في الدول العربية جهودها الرامية لتطوير التشريعات والضوابط التي تساهم في استقرار أسواقها وتسهيل الاستثمار فيها، والعمل على تطوير البنية التحتية لأسواقها، بحسب التقرير. وتابعت السلطات جهودها على صعيد تفعيل تطبيق الشفافية والإفصاح وتوسيع نطاق الممارسات السليمة لحوكمة الشركات.

واستعرض التقرير أداء الأسواق المالية العربية خلال الربع الأول من العام الجاري 2013، حيث شهدت الأسواق المالية تحسنا أظهرته مؤشرات هذه الأسواق.

وارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، والذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة، بنسبة بلغت نحو 4.1 في المئة خلال الربع الأول من العام 2013، فيما كان هذا المؤشر قد سجل ارتفاعا طفيفا بنحو 0.11 في المئة خلال الربع الرابع من العام السابق.

وجاء أداء الأسواق المالية العربية متماشيا مع أداء معظم الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة خلال نفس الفترة، حيث شهد مؤشر «Nikkei» ارتفاعا ملموسا بنسبة 19.3 في المئة.

وفيما يتعلق بالأداء الفردي للأسواق العربية خلال الربع الأول 2013، فقد كان أداء هذه الأسواق إيجابيا بشكل عام، حيث ارتفعت مؤشرات صندوق النقد العربي لإحدى عشر سوق هي،» أبوظبي، وعمان، والبحرين، والسعودية، والكويت، وتونس، ودبي، ودمشق، ومسقط، وقطر، وبيروت».

وكانت أكبر هذه الارتفاعات في مؤشرات الصندوق الخاصة ببورصات كل من دبي، والكويت، وأبوظبي بنحو 14 و11.6 و10.2 في المئة على التوالي.

وأما البورصات الخمس الباقية، فقد سجلت مؤشرات الصندوق الخاصة بها تراجعات خلال الربع الأول 2013 بنسب تراوحت بين 9.25 و0.1 في المئة.

ولا يختلف هذا الحال بالنسبة لمؤشرات الأسعار المحلية التي تحتسبها الأسواق نفسها، حيث شهدت جميع هذه المؤشرات ارتفاعاً خلال هذه الفترة باستثناء مؤشرات بورصات كل من مصر، والمغرب، والخرطوم، وفلسطين.

وشهدت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، ارتفاعا بلغت نسبته 5.5 في المئة خلال هذا الربع الأول، لتصل هذه القيمة إلى نحو 969.3 مليار دولار في نهاية مارس 2013، مقارنة بنهاية الربع السابق.

حصة الشركات من إصدارات الصكوك بلغت 5.1 مليارات دولار

تحسن الوضع الاقتصادي العقاري لشركات الاستثمار

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية لأسواق المال العربية بشكل فردي، فقد شهدت غالبية الأسواق تحسنا في القيم السوقية خلال هذا الربع الأول.

وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في أسواق كل من أبوظبي، ودبي، والبحرين، والسعودية، وقطر، وتونس، والكويت، ومسقط، وعمان، والخرطوم، وبيروت، ودمشق.

وسجلت أكبر هذه الارتفاعات في سوقي الكويت والسعودية بنحو 25.4 و13.9 مليار دولار على التوالي.

من جانب آخر، تراجعت القيمة السوقية في أسواق كل من المغرب، ومصر، وفلسطين، والجزائر وقد كانت أكبر هذه التراجعات في بورصات كل من مصر، والمغرب بنحو 9.4 و2.8 مليار دولار على التوالي.

وأما على صعيد ترتيب الأسواق العربية من حيث القيمة السوقية، فلا تزال السوق المالية السعودية تتصدر الأسواق المالية العربية، حيث بلغت القيمة السوقية لها في نهاية مارس 2013، نحو 387.3 مليار دولار، وتمثل هذه القيمة نحو 40 في المئة من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية.

وجاءت بالمرتبة الثانية، بورصة قطر بنحو 129 مليار دولار، ثم البورصة الكويتية بنحو 105.2 مليار دولار وتتبعها سوق أبوظبي بحوالي 88.4 مليار دولار، فبورصتي دبي، ومصر بنحو 55.6 و52.2 مليار دولار على الترتيب، ثم بورصة الدار البيضاء بنحو 49.9 مليار دولار، وذلك في نهاية مارس 2013.

كما بلغت القيمة السوقية، لسوق مسقط نحو 31.7 مليار دولار، ولبورصة عمّان نحو 27.9 مليار دولار، ولبورصة البحرين نحو 15.9 مليار دولار وذلك في نهاية الفترة نفسها.

وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات، فقد انخفض هذا العدد ليبلغ 1467 شركة في نهاية مارس 2013، مقابل 1469 شركة في نهاية الربع الرابع من العام الماضي.

وشهدت مؤشرات التداول والسيولة خلال الربع الأول 2013 ارتفاعاً ملموساً، وذلك بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال هذا الربع الأول نحو 132.0 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا تجاوزت نسبته 27.0 في المئة، مقارنة مع قيمة التداولات خلال الربع الرابع السابق.

وقد جاء هذا الارتفاع بشكل أساسي من السوق المالية السعودية وسوق الكويت، واللتين ارتفعت فيهما قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا الربع بنحو 14.9 و5.2 مليارات دولار على التوالي.

كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في بورصات دبي، وأبوظبي، وقطر خلال هذا الربع بنحو 3.5 و2 و1.3 مليار دولار على التوالي.

وقد شكلت قيمة الأسهم المتداولة في ستة أسواق فقط وهي السوق المالية السعودية، وسوق الكويت، وسوقي الإمارات، وبورصة قطر، والبورصة المصرية، ما نسبته 96.6 في المئة من إجمالي قيمة التداول في الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال هذا الربع الأول، وبلغت حصة السوق المالية السعودية وحدها نحو 74.4 في المئة.وأما بخصوص المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال العربية، فقد شهد هذا المعدل ارتفاعا خلال الربع الأول 2013 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق، ليصل إلى نحو 2091 مليون دولار يوميا مقارنة مع 1692 مليون دولار كمتوسط يومي للتداول خلال الربع الرابع من العام الماضي.

إرتفاع قيمة الاسهم المتداولة في بورصات دبي وابوظبي وقطر

وعلى صعيد عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية، فقد شهد هذا العدد تحسنا كبيرا خلال هذا الربع الأول وبنسبة تزيد عن 75 في المئة، ليصل إلى نحو 84.1 مليار سهم.

وجاء هذا الارتفاع بشكل أساسي من أسواق كل من الكويت، ودبي، وأبوظبي، والتي ارتفعت فيها عدد الأسهم المتداولة خلال هذا الربع بنحو 11.3 و9.0 و6.0 مليار سهم على التوالي. وقد شكل عدد الأسهم المتداولة في خمسة أسواق فقط وهي السوق المالية السعودية، والبورصة المصرية، وسوق الكويت، وسوقي الإمارات، ما نسبته 95.3 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية.

وبلغت نسبة عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية لوحدها خلال هذا الربع الأول نحو 40.0 في المئة.

وفي ضوء ذلك، قفز المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة ليسجل نحو 1379 مليون سهم يوميا خلال الربع الأول 2013، مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق والبالغ نحو 767 مليون سهم يوميا.

وكانت السوق المالية السعودية والبورصة المصرية هما الأنشط نسبياً خلال الربع الأول 2013، حيث بلغ معدل دوران الأسهم فيها نحو 25.4 و14.1 في المئة على التوالي. وبلغ هذا المعدل في سوقي الخرطوم، والكويت 8.4 و8.2 في المئة على الترتيب. فيما كانت هذه النسبة أقل من 5 في المئة في بقية الأسواق المالية العربية.

وسجل نشاط الإصدارات الأولية للأسهم خلال الربع الأول 2013 تحسناً من حيث العدد والقيمة، وذلك مقارنة مع الربع الذي سبق، عاكسا بذلك الاتجاه السائد منذ النصف الثاني من 2012، حيث شهد هذا الربع الأول 3 إصدارات أولية بلغت قيمتها نحو 1612 مليون دولار، مقابل إصدارا واحدا فقط بقيمة 143.9 مليون دولار خلال الربع الرابع من العام الماضي.

وتتوزع هذه الإصدارات الثلاثة بين قطاعات الاتصالات، والصناعة، والرعاية الصحية. يذكر أن القيمة الإجمالية للإصدارات الأولية مجتمعة عن العام الماضي كانت قد بلغت نحو 1693 مليون دولار.

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية

كما سجلت صافي الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية مجتمعة خلال الربع الأول 2013 تدفقا إيجابيا بشكل ملموس فقد فاقت قيم عمليات شراء الأجانب بما فيهم العرب قيم عمليات مبيعاتهم من الأسهم خلال هذا الربع الأول في جميع البورصات العربية باستثناء بورصات كل من مصر، والبحرين، والكويت.

وبلغ صافي الاستثمارات الأجنبية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي نحو 1223 مليون دولار، مقابل صافي تدفق إيجابي بقيمة 258 مليون دولار للربع السابق، وشهدت السوق المالية السعودية أكبر تدفق موجب من الاستثمارات الأجنبية خلال الربع بقيمة إجمالية قاربت 858 مليون دولار.

ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط

«المركز»: النظرة المستقبلية لأسواق الخليج إيجابية

أطلق المركز المالي الكويتي «المركز» اخيرا المراجعة نصف السنوية لتقرير «توقعات 2013»، الذي يعرض تطورات النصف الأول من عام 2013، وأبرز التوقعات للنصف الثاني استنادا الى تقييم عدد من العوامل المؤثرة في أسواق الأسهم في كل من دول مجلس التعاون الخليجي.

ووفق تقرير «المركز»، أدت أسعار النفط المرتفعة والسياسات المالية الجريئة والمرنة إلى ارتفاع ملحوظ في الأسواق خلال النصف الأول من عام 2013، حيث سجلت جميع الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي أرباحا مجزية في ضوء الفوائض المالية المرتفعة والإنفاق على البنى التحتية. كما شهدت أسواق العقار تعافيا ملحوظا، وسجل أداء قطاع السياحة تحسنا واضحا. وأنهت السعودية النصف الأول بارباح بنسبة 10.2 في المئة سجلها مؤشر تداول، بينما سجلت أسواق كل من قطر وعُمان والبحرين ارتفاعا بتراوح ما بين 10 و12 في المئة. أما سوق أبوظبي فقد شهد ارتفاعا بنسبة 36.9 في المئة وشهد سوق دبي ارتفاعا بنسبة 40.7 في المئة، حيث سجلا أعلى أداءين في المنطقة نظرا لارتفاع أرباح الشركات في الإمارتين.

واستمرت دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار بقوة في القطاعات غير النفطية بهدف تنويع اقتصاداتها، وشهد قطاع الإنشاء والمواصلات فيها منح عقود بلغت قيمتها أكثر من 39 مليار دولار أميركي خلال النصف الأول من 2013. كما أدى الارتفاع الملحوظ في الإقراض والأداء القوي لاقتصادات المنطقة إلى أداء قياسي في قطاع البنوك خلال الفترة نفسها.

وكان قرار مورغان ستانلي لترقية أسواق الأسهم في كل من الإمارات وقطر من مؤشر الأسواق المبتدئة إلى مؤشر الأسواق الناشئة من أبرز التطورات خلال النصف الأول من عام 2013، ومن المقرر أن يدخل هذا التصنيف الجديد حيز التنفيذ في شهر مايو 2014، وستكون نسبة الإمارات وقطر من المؤشر 0.4 في المئة و0.45 في المئة حسب الترتيب، ومن المتوقع أن يساعد هذا التطور على تدفق النقد من المؤسسات إلى الأسواق.

شعار المركز

واستمرت القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية في الارتفاع خلال عام 2013، وكانت قد شهدت أدنى مستوى في عام 2010، ويتبنى تقرير «المركز» نظرة مستقبلية إيجابية لمعظم الأسواق الخليجية نظرا إلى ارتفاع مستوى السيولة خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالعام الذي سبقه. ويلفت تقرير «المركز» إلى أن أرباح البنوك والمؤسسات المالية في الإمارات كانت الأكثر نموا، حيث نمت بنسبة 19 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، ومن المتوقع أن تسمح السعودية بالمزيد من الاستثمارات الأجنبية وإن كانت بضوابط. كما يتوقع التقرير أن يتأخر تطبيق الإصلاحات الرئيسية في كل من قطر والكويت بسبب التغيرات السياسية.

ثلاثة بنوك عالمية ترفض إعادة هيكلة قرض بـ 1.2 مليار دولار لـ «أكسس» التابعة لـ «الاتصالات السعودية»

رفضت ثلاثة بنوك عالمية إعادة هيكلة قرض بقيمة 1.2 مليار دولار لشركة «AXIS» الإندونيسية المملوكة من قبل شركة الاتصالات السعودية.

وحسبما نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر لها، تشمل هذه البنوك كلا من «دويتشه بنك» و«اتش.اس.بي.سي» و«البنك الصيني للتنمية».

وقالت المصادر إن البنوك المقرضة قد تتعرض لخسائر تصل إلى 600 مليون دولار في حال وافقت على إعادة الهيكلة كما ترغب شركة الاتصالات السعودية التي طلبت إعادة هيكلة القرض بما يعكس قيمته الحقيقية بين 600 و800 مليون دولار.

وكانت شركة إن تي إس «AXIS» الإندونيسية التابعة لمجموعة الاتصالات السعودية، قد وقعت منتصف عام 2011 اتفاقية تمويل بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي، مع مؤسسات مالية محلية ودولية من بينها هذه البنوك الثلاثة.

وأدى تدهور أداء شركة إن تي إس «AXIS» الإندونيسية إلى خرقها بعض الشروط المرتبطة بالقرض.

وتقول البنوك المقرضة إنها وافقت على إقراض الشركة الإندونيسية بناء على مذكرة دعم قدمتها الاتصالات السعودية وعلى ذلك فإن على الاتصالات السعودية أن تلتزم بالوفاء الكامل بالقرض فيما ترفض الاتصالات السعودية فعل ذلك.

الجدير بالذكر أن شركة «الاتصالات السعودية» أعلنت الشهر الماضي دخولها في مفاوضات لبيع شركتها التابعة في إندونيسيا، وذلك لعدم تحقيقها النمو المتوقع وتراكم خسائرها.

وتملك الاتصالات السعودية حصة قدرها 80.10 في المئة بشكل مباشر، وحصة قدرها 3.73 في المئة بشكل غير مباشر في الشركة الإندونيسية. وأشارت المصادر بحسب «رويترز» إلى أن تعثر المفاوضات حول إعادة هيكلة القرض عقدت فرص بيع الشركة الإندونيسية على منافستها شركة «اكسياتا»، حيث تحتاج الاتصالات السعودية لموافقة المقرضين قبل أن تتمكن من إكمال إجراءات البيع. وأضافت المصادر أن الاتصالات السعودية ترغب في بيع شركتها التابعة في إندونيسيا بسعر يراوح بين 800 و1000 مليون دولار غير أن «اكسياتا» عرضت 500 مليون دولار فقط.

السعودية: مليار ريال خسائر النقل البحري بسبب اضطرابات مصر

تراجع حركة النقل البحري

تسببت الأوضاع السياسية المتقلبة في مصر في الفترة الماضية في خسائر لمستثمرين سعوديين يعملون في النقل البحري في البحر الأحمر بين موانئ سعودية وأخرى مصرية.

ووفقا لمتعاملين في النقل البحري، تحدثوا لصحيفة الاقتصادية السعودية، فقد تسببت الأوضاع في خسائر تتجاوز مليار ريال تكبدها المستثمرون في القطاع. وخرج مستثمرون بعد جملة من الخسائر في النقل البحري بين السعودية ومصر، بسبب توقف شبه كامل في الحركة الملاحية بين البلدين، وتراجع نسبة السياحة التي كانت تعتمد على العبّارات البحرية لنقل مواطني دول الخليج. وأكد مستثمرون سعوديون، أن جهات رسمية مصرية أوقفتهم في فترة الإجازة الجارية، لفتح المجال أمام عبّارات رسمية مصرية للاستفادة من الموسم، وإن هذا كبّدهم خسائر فادحة. وقال عبد الله التويجري، عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للخطوط البرية والبحرية: إنه منذ ستة كاملة والشركات تسجل خسائر في النقل البحري في الخطوط بين مصر والسعودية، بعد أن كانت تعمل بكامل طاقتها في السابق. وأضاف أن هناك خطوطا متعددة يعمل فيها مستثمرون سعوديون لنقل الركاب والبضائع بين موانئ سعودية ومصر، ومن أهمها نقاط الرحلات بين ميناء جدة الإسلامي وموانئ مصرية متعددة. وتابع التويجري، أن المستثمرين العاملين بين موانئ ضباء في السعودية والغردقة وسفاجا وشرم الشيخ في مصر هم الأكبر تضررا من الأحداث في مصر. وقال: «النقل البحري يعتمد على إجازات الصيف في تسيير عدد من الرحلات لتعويض بعض خسائره في الأيام العادية، كما تعتمد دول الخليج على النقل البحري السعودي في البحر الأحمر سواء لنقل الركاب أو البضائع».

وأشار إلى سعي عدد من المستثمرين لنقل استثماراتهم إلى دول أخرى، وإلى سعي تجار النقل البحري لنقل عبّاراتهم السريعة والثقيلة إلى مواقع أخرى في بحر العرب والبحر المتوسط. ويرى صالح المزيد، أحد العاملين في مكاتب الحجوزات البحرية، أن الإقبال على النقل البحري انخفض أكثر من 80 في المئة، وأن هذا سبب خسائر مالية لمكاتب الحجوزات البحرية. وأضاف أن النقل البحري بين السعودية ومصر أصبح «غير مربح»، خاصة للجانب السعودي بعد «ممارسات تضييق» على المستثمرين السعوديين من قبل الجانب المصري.

umc
الشركة الوطنية المتحدة للإعلام
UNITED NATIONAL MEDIA CO

دعـوة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة الوطنية المتحدة للإعلام

يتشرف مجلس إدارة الشركة الوطنية المتحدة للإعلام بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المزمع انعقاده بتاريخ 2013/8/29 . وذلك عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2009/12/31 .

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الحضور في تمام الساعة 10:30 صباحا شرق - برج مدينة الأعمال الكويتية الدور 25